الأمم المتحدة

UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.2/3

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
20 March 2024

Arabic
Original: English

البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): الإنجاز من أجل البشر والكوكب

الاجتماع العالمي الثاني للمنسقين الوطنيين

نيروبي، 3-5 حزيران/يونيه 2024

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري: مجالات التنفيذ ذات الأولوية

خيارات لمجالات ذات أولوية محددة بوضوح لمكافحة أزمة التنوع البيولوجي

مذكرة من الأمانة

أولاً- مقدمة

1- خلال الجزء الذي عقد عبر الإنترنت من الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين للبرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس) (2-4 حزيران/يونيه 2021)، حدد المنسقون الوطنيون ثلاثة مجالات مواضيعية لتنفيذ البرنامج، وتحديدا، الاستجابات القانونية لمعالجة: (أ) أزمة التلوث؛ (ب) أزمة المناخ؛ (ج) أزمة التنوع البيولوجي. وتمشيا مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، تستكمل المجالات المواضيعية الثلاثة بأنشطة شاملة، وبالنسبة لكل مجال مواضيعي، حدد المنسقون الوطنيون مجالات ذات أولوية.

2- وفي إطار المجالين المواضيعيين (ب) و(ج)، طلب المنسقون الوطنيون إلى الأمانة إعداد تقارير عن المجالات ذات الأولوية المحددة بوضوح لمعالجة أزمتي المناخ والتنوع البيولوجي، على التوالي. وفيما يخص المجال المواضيعي (ج)، طلب المنسقون الوطنيون إعداد تقرير عن الخيارات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية المحددة بوضوح لتعزيز أو إعداد أو تنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة على المستوى الوطني أو دون الوطني لتنفيذ الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

3- وقد أُعدت ورقة الخيارات هذه استجابة للولاية المذكورة أعلاه المسندة إلى أمانة برنامج مونتيفيديو الخامس. وهي توجز عملية التشاور التي التمست مقترحات بشأن ورقة الخيارات وتلخص الخيارات الأساسية

* UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.2/1.

المقترحة. وقد نُظر في القائمة الأولية للخيارات في الاجتماع السابع للجنة التوجيهية للتنفيذ، الذي عقد يومي 26 و27 شباط/فبراير 2024، وسيناقشها المنسقون الوطنيون في اجتماعهم العالمي الثاني المقرر عقده في نيروبي في الفترة من 3 إلى 5 حزيران/يونيه 2024.

ثانياً- المنهجية

4- في عام 2023، عقدت أمانة برنامج مونتيفيديو الخامس مشاورات إقليمية لدول آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا ووسط آسيا، مع إمكانية المشاركة عن بعد من دول البلقان وأوروبا الشرقية وجنوب القوقاز، خلال الاجتماع الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس ومؤتمر القانون البيئي الثالث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (بانكوك، 15-18 آب/أغسطس 2023)؛ وللدول الأفريقية خلال المؤتمر العلمي الخامس والجمعية العامة لرابطة محاضري القانون البيئي في الجامعات الأفريقية (نيروبي، 21-23 آب/أغسطس 2023، مع التركيز على تغير المناخ) وحلقة العمل بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات (بوغيسيرا، رواندا، 29-31 آب/أغسطس 2023، مع التركيز على التنوع البيولوجي)؛ ولدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس بشأن الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة الكوكب الثلاثية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بنما سيتي، 25 و26 أيلول/سبتمبر 2023).

5- وقد خدم عقد المشاورات بالتوازي مع المؤتمرات الإقليمية المعنية بالقانون البيئي واجتماعات المنسقين الوطنيين غرضاً مزدوجاً يتمثل في تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن والاستفادة من توافر مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ممثلو الحكومات والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التثقيف القانوني والشباب والمجتمع المدني.

6- واتبعت المشاورات نسقاً مماثلا، حيث قُسم المشاركون إلى مجموعات وركزت كل مجموعة على مجال تدخل محدد سلفا يتماشى مع أهداف برنامج مونتيفيديو الخامس:

(أ) *تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية على جميع المستويات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في مجال الإنفاذ والقانون الجنائي:* أنشطة تقدم توجيهات عملية ومساعدة تقنية لإعداد وتنفيذ القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستويات الوطنية ودون الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي؛

(ب) *تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية قانون التنوع البيولوجي:* أنشطة تستهدف مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز قدراتهم على وضع وتنفيذ القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويمكن أن تشمل الأنشطة التعلم من الأقران، والتدريب، والتعليم، والتوعية فيما يتعلق بالقانون البيئي لتمكين البلدان من إشراك المزيد من أصحاب المصلحة وتعزيز قدرتها على معالجة القضايا البيئية؛

(ج) *البحث وتطوير المعرفة:* أنشطة تشجع البحوث، بما في ذلك الدراسات والتقارير بشأن القضايا البيئية الناشئة والعلاقة بين القانون البيئي والمجالات القانونية الأخرى ذات الصلة لتوسيع قاعدة المعارف وضمان تقدير أوسع للقضايا الحالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

7- وتصنِّف هذه الورقة الخيارات المقترحة في هذه المجالات الثلاثة. ولتوسيع نطاق المشاركة، وضعت الأمانة أيضا استبيانات على الإنترنت ونشرتها لجمع معلومات إضافية.

ثالثاً- نتائج المشاورات الإقليمية

8- يعرض هذا الجزء نتائج المشاورات الإقليمية بشأن المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تقع ضمن ولاية برنامج مونتيفيديو الخامس التي حُددت خلال المشاورات التي عقدت بالحضور الشخصي وفي الاستبيانات عبر الإنترنت. ويسلط العرض الضوء على المجالات ذات الأولوية المشتركة بين جميع المناطق، فضلا عن المجالات

ذات الأولوية التي لم يتم الإشارة إليها إلا خلال مشاورات إقليمية محددة. وقد صنفت المجالات ذات الأولوية وفقا لمجالات التدخل الثلاثة المحددة سلفا والمدرجة في الفقرة 6 أعلاه، وعلى وجه التحديد: (أ) تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية على جميع المستويات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في مجال الإنفاذ والقانون الجنائي؛ (ب) تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية قانون التنوع البيولوجي؛ (ج) البحث وتطوير المعرفة.

ألف- المجالات المشتركة ذات الأولوية

9- ترد في الجدول 1 قائمة بالمجالات ذات الأولوية التي حددها المشاركون في منطقتين أو أكثر.

الجدول 1

المجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في منطقتين أو أكثر

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية على جميع المستويات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في مجال الإنفاذ والقانون الجنائي	• تعزيز تشريعات التنوع البيولوجي على الصعيدين الوطني ودون الوطني من خلال تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتحديث القوانين فيما يتعلق بالقضايا الناشئة، بما في ذلك إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.
	• وضع قانون نموذجي شامل للتنوع البيولوجي لتوجيه البلدان في تعزيز تشريعاتها.
	• معالجة مجالات الإنفاذ الضعيفة لضمان أن تعالج القوانين بفعالية دوافع فقدان التنوع البيولوجي.
	• تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون الثنائي والإقليمي، لجعل الإنفاذ فعالا والتصدي للاتجار غير المشروع على المستوى العابر للحدود.
	• تنسيق التشريعات الوطنية على المستوى الإقليمي لتحسين فعاليتها في معالجة فقدان التنوع البيولوجي.
	• تعزيز التقاضي بشأن التنوع البيولوجي.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية قانون التنوع البيولوجي	• بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الصائغون القانونيون، والبرلمانيون، والمسؤولون الحكوميون، والجهاز القضائي، والمدعون العامون، وموظفو إنفاذ القانون، ومسؤولو الجمارك لحماية التنوع البيولوجي.
	• إشراك مؤسسات التدريب التابعة لمختلف أصحاب المصلحة لضمان استدامة برامج بناء القدرات.
	• إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، مثل المجتمعات التي تعيش حول المناطق المحمية، في برامج بناء القدرات.
3- البحث وتطوير المعرفة	• إجراء بحوث ودراسات بشأن مختلف جوانب التنوع البيولوجي لتوسيع قاعدة المعارف وإعداد أدوات لبناء القدرات.

باء- القضايا حسب المنطقة

10- يعرض هذا الفرع مختلف نتائج مشاورات أصحاب المصلحة الإقليميين التي عقدت للدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

1- الدول الأفريقية

11- عقدت المشاورات الإقليمية للدول الأفريقية في حلقة عمل بناء القدرات للمنسقين الوطنيين للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج مونتيفيديو الخامس بهدف تيسير تنفيذ الاتفاقات البيئية

المتعددة الأطراف بشأن التنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات التي عقدت في بوغيسيرا، رواندا، من 29 إلى 31 آب/أغسطس 2023. وكان معظم المشاركين من المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك المنسقون الوطنيون للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنسقون الوطنيون لبرنامج مونتيفيديو الخامس، مع حضور موظفين من أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية. ولم تكن هناك مشاركة عبر الإنترنت. وترد في الجدول 2 المجالات الرئيسية التي حددتها المنطقة كأولويات لبرنامج مونتيفيديو الخامس.

الجدول 2

المجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة خلال المشاورات الإقليمية للدول الأفريقية

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية على جميع المستويات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في مجال الإنفاذ والقانون الجنائي	• تعزيز الأطر القانونية بشأن التنوع البيولوجي على المستويات الوطنية ودون الوطنية والإقليمية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإدراج مجالات التنظيم الناشئة مثل تنفيذ إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.
	• تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالبيئة وتمكينها من الوفاء بولاياتها.
	• تعزيز التنسيق بين الوزارات والوكالات الحكومية التي لديها ولايات ذات صلة ومنسقي اتفاقية التنوع البيولوجي.
	• التصدي لتحديات إنفاذ القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الكشف عن الجرائم المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها ومنعها.
	• مواءمة القوانين ذات الصلة بالجرائم الجنائية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لضمان الاتساق على المستوى الإقليمي وسهولة استرجاعها.
	• وضع مبادئ توجيهية قضائية بشأن إصدار الأحكام وحساب الأضرار البيئية.
	• تعزيز اتفاقات التعاون الثنائية والإقليمية للتصدي للأنشطة غير القانونية والجرائم ذات الطبيعة العابرة للحدود التي تؤثر تأثيرا كبيرا على التنوع البيولوجي.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية قانون التنوع البيولوجي	• بناء قدرات القضاة والمدعين العامين والمحامين وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين والجمهور بشأن قانون التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
	• تطوير مناهج ومنتجات إعلامية وأدوات بشأن قانون التنوع البيولوجي لتعليم القانون البيئي الوطني والدولي في مؤسسات التعليم العالي والتدريب القضائي.
	• ترجمة وثائق التوجيه الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.
	• تعزيز المؤسسات البيئية بالموارد المالية والبشرية لتطوير التشريعات البيئية ورصدها والإبلاغ عنها.
3- البحث وتطوير المعرفة	• آليات الحصول وتقاسم المنافع في مجال التنوع البيولوجي.
	• معلومات التسلسل الرقمي عن التنوع البيولوجي.
	• إجراء دراسة عن الحقوق والواجبات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكذلك عن حقوق الطبيعة.
	• إجراء دراسة عن الجوانب القانونية للسلامة البيولوجية والكائنات المحورة وراثيا.

2- دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

12- بالتعاون مع منسق البرنامج الفرعي الإقليمي للإدارة البيئية ومقره في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت الأمانة المؤتمر الإقليمي لبرنامج مونتيفيديو الخامس بشأن الاستجابات القانونية لمكافحة أزمة الكوكب الثلاثية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما سيتي يومي 25 و26 أيلول/سبتمبر 2023. وشارك المنسقون الوطنيون من المنطقة، إلى جانب بعض الخبراء القانونيين من جامعات المنطقة، شخصيا، وشارك 450 مشاركا آخر، بمن فيهم خبراء وأصحاب مصلحة آخرون، عبر الإنترنت. وترد في الجدول 3 المجالات الرئيسية التي حددتها المنطقة كأولويات لبرنامج مونتيفيديو الخامس.

الجدول 3

المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حُددت خلال المشاورات الإقليمية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية على جميع المستويات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في مجال الإنفاذ والقانون الجنائي	• تنقيح اللوائح غير البيئية الرجعية المتعلقة بقطاعات التعدين والنقل والطاقة لمواءمتها، من حيث السياق والترابط المنطقي، مع الأطر القانونية بشأن التنوع البيولوجي. • تنقيح التشريعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتشمل مجالات التنظيم الناشئة ومواءمة الأطر التنظيمية مع الأهداف الدولية للتنوع البيولوجي لتحقيق أهداف الحفظ العالمية. • وضع قانون إطاري شامل بشأن التنوع البيولوجي كنموذج لتقييم التشريعات الوطنية بشأن التنوع البيولوجي. • تطبيق لوائح صارمة لمعالجة انتشار الأنواع الغازية التي تشكل تهديدا كبيرا للتنوع البيولوجي في أمريكا اللاتينية. • تنسيق التشريعات على المستوى دون الإقليمي لمعالجة الثغرات في حماية التنوع البيولوجي. • تعزيز التقاضي بغية تعزيز المساءلة البيئية والاستدامة وتعزيز الأطر القانونية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. • تعميم التنوع البيولوجي بوصفه مسألة شاملة في جميع السياسات العامة والأحكام القانونية والتنظيمية. • تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى الوطني. • تطبيق النهج المتكامل لحفظ التنوع البيولوجي، الذي يتجاوز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ليشمل جميع الموارد الطبيعية والاستثمار والتعدين واتفاقات التجارة الحرة. • إشراك المحررين القانونيين في منطقة البحر الكاريبي لصياغة جيل جديد من التشريعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتحل محل الأطر القانونية القديمة. • تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن التنوع البيولوجي على المستوى الوطني من خلال إدماجها في القانون المحلي. • تحديد واستعراض التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي من أجل تعزيز آليات الإنفاذ. • تعزيز التعاون الدولي للتصدي للاتجار عبر الحدود والأنشطة غير القانونية الخطيرة التي تؤثر على التنوع البيولوجي، بما في ذلك

الفئة	المجالات الرئيسية ذات الأولوية
	المســـؤولية الجنائية، بدلا من المســـؤولية المدنية و/أو الإدارية أو بالإضافة إليها.
	• دمج مفهوم الإبادة الإيكولوجية في الأطر القانونية، مع التركيز على تدمير النظم الإيكولوجية والاعتراف بخدمات النظم الإيكولوجية.
	• تعزيز تنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض واتفاقية التنوع البيولوجي، وربط استراتيجيات الإنفاذ بالأوساط العلمية والسلطات، بما في ذلك موظفو الجمارك.
	• تعزيز الأطر القانونية التي تشرك المجتمعات المحلية في جهود الحفظ كحل للجريمة.
	• إنشاء أطر إنفاذ لترسيم الحدود ورصد الأنواع والمناطق الحساسة بيئيا، وضمان الدوريات النشطة والملاحقة القضائية عند حدوث الانتهاكات، لا سيما في الحالات ذات البعد عبر الوطني.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية قانون التنوع البيولوجي	• تنفيذ برامج بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال للقوانين البيئية.
	• تدريب القضاة والمدعين العامين والمحامين وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين والجمهور بشـــأن قانون التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
	• ربط العلم بالســـياســـات والقوانين في برامج التدريب على التنوع البيولوجي.
	• التعاون مع المؤسسات دون الإقليمية لحشد التمويل من المشاريع القائمة لبناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين بالتنوع البيولوجي.
	• إجراء دراســـات مقارنة بين قوانين الدول لتســـهيل التعلم المتبادل وتحسين التشريعات.
3- البحث وتطوير المعرفة	• إعداد مواد توجيهية قانونية شـــاملة تركز على التنوع البيولوجي في المنطقة، مثل التنوع البيولوجي للغابات، وتنوع الأنواع، والأنواع المهددة بالانقراض، والأنواع الغازية.
	• دراســـة مفاهيم الإبادة الإيكولوجية وتدهور النظم الإيكولوجية والقضايا الشاملة المتعلقة بالتنوع البيولوجي من أجل إدماجها في الأطر القانونية.
	• دراسة أثر الأنواع الغريبة الغازية مثل *طحلب السرجاسام* وحظر نقلها إلى مناطق أخرى باســـتخدام الأطر القانونية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
	• تعزيز الأدوات والحوافز القانونية للشركات لزيادة الوعي بقضايا التنوع البيولوجي، وتشجيع مشاركة الشركات في جهود الحفظ.
	• تعزيز المعرفة بين القضاة، وضمان حصولهم على معلومات شاملة، بما في ذلك تقييمات الأضرار والأدلة العلمية.
	• رسم خريطة للتدابير التنظيمية والفقه القانوني على المستوى الإقليمي لتوسيع قاعدة المعارف وتحديد الثغرات.
	• تبني تكنولوجيا جديدة للتنمية المستدامة وتعزيز آليات الكشف عن التهديدات، وكلاهما حيوي لمواجهة التحديات المتطورة على صـــعيد حفظ التنوع البيولوجي في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

3- دول آسيا والمحيط الهادئ

13- نُظمت مشاورات أصحاب المصلحة الإقليميين لدول آسيا والمحيط الهادئ في شكل هجين بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمساهمات من المكاتب الإقليمية لغرب آسيا وأوروبا. وشملت المشاورات منسقين وطنيين لبرنامج مونتيفيديو الخامس من المنطقة وخبراء قانونيين من مؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. ونُظم الاجتماع الإقليمي الخامس لبرنامج مونتيفيديو بالتعاقب مع مؤتمر القانون البيئي الثالث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عقد في بانكوك في الفترة من 15 إلى 18 آب/أغسطس 2023. وترد في الجدول 4 المجالات الرئيسية التي حددتها المنطقة كأولويات لبرنامج مونتيفيديو الخامس.

الجدول 4

المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حُددت خلال المشاورات الإقليمية لدول آسيا والمحيط الهادئ

الفئة	*المجالات الرئيسية ذات الأولوية*
1- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية على جميع المستويات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك في مجال الإنفاذ والقانون الجنائي	• تنقيح الأطر القانونية لإدراج القضايا الناشئة ومواءمتها مع أهداف إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. • دعم البلدان في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. • تعزيز المشاورات بمشاركة مجدية من أصحاب المصلحة عند إعداد وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. • تشديد العقوبات على الانتهاكات. • إعداد إطار قانوني إقليمي بشأن الأنواع الغريبة الغازية. • تعزيز التعاون الإقليمي لنقل الحياة البرية عبر الحدود. • تعزيز نظم المناطق المحمية الإقليمية لمناطق الحفظ المشتركة. • تعزيز إنفاذ القوانين البيئية بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. • تحفيز إنفاذ القانون. • تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي للجريمة العابرة للحدود.
2- تعزيز بناء القدرات والتوعية لزيادة فعالية قانون التنوع البيولوجي	• القيام بمبادرات بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة. • زيادة الوعي العام بأهمية التنوع البيولوجي (المساهمة الاقتصادية لخدمات النظم الإيكولوجية). • دعم العيادات القانونية وشبكاتها.
3- البحث وتطوير المعرفة	• البحث في نقاط الضعف في الصكوك القانونية لمعالجة الأضرار العابرة للحدود. • استكشاف الروابط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي. • دراسة دور معارف الشعوب الأصلية في حماية التنوع البيولوجي.

رابعاً- خيارات للمجالات ذات الأولوية لمعالجة أزمة التنوع البيولوجي

14- تلقت الأمانة مدخلات ذات صلة بشأن الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة التنوع البيولوجي كمجالات ذات أولوية لبرنامج مونتيفيديو الخامس من مشاورات أصحاب المصلحة الإقليميين الثلاثة، وإن لم تكن جميع النواتج ذات صلة بالعمل في إطار البرنامج. وفيما يلي ملخص للخيارات العامة.

ألف- دعم جهود البلدان النامية لتعزيز القوانين الوطنية ودون الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لمعالجة قضايا التنوع البيولوجي الحالية والمنظورات العالمية الجديدة

(أ) دعم البلدان لوضع وتعزيز وتنفيذ أطر قانونية ومؤسسية ملائمة لمعالجة أزمة التنوع البيولوجي على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتمكين البلدان من تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

(ب) تعزيز الصكوك العابرة للحدود والصكوك القانونية الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالطبيعة والموارد الطبيعية والبحار الإقليمية، فضلا عن الاتفاقات العابرة للحدود بشأن الموارد الطبيعية المشتركة. وتنسيق التشريعات الوطنية والجرائم الجنائية داخل المناطق لمعالجة الثغرات في التشريعات ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي بفعالية.

(ج) تعزيز القدرة الإقليمية على إنفاذ القانون من خلال إتاحة الفرص للتواصل بين الأقران وتبادل المعارف بين موظفي إنفاذ القانون من أجل تبادل الخبرات بشأن إجراءات الإنفاذ ودراسات الحالة عبر البلدان.

(د) وضع مواد وأدوات توجيهية قانونية لمساعدة البلدان على تعزيز مجالات الضعف في الإنفاذ، مثل المبادئ التوجيهية بشأن إصدار الأحكام وحساب الأضرار البيئية والعقوبات.

(هـ) التصدي للاتجار العابر للحدود والأنشطة غير المشروعة التي تؤثر تأثيرا كبيرا على البيئة من خلال تعزيز التعاون الدولي، مع التركيز على التهديدات الرئيسية والمجالات الشاملة.

(و) تعزيز الشراكات مع الشركاء الرئيسيين الذين تتعلق ولايتهم بالأنشطة غير القانونية التي تؤثر بشكل خطير على البيئة ويمكن اعتبارها جرائم.

(ز) تعزيز العيادات القانونية لدعم خطط المساعدة القانونية التي تعزز الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية مثل دعم التقاضي للمصلحة العامة.

(ح) إشراك المجتمعات المحلية التي تعيش بجوار المناطق المحمية من خلال تعزيز النهج التشاركية لحفظ التنوع البيولوجي حتى يتمكنوا من المشاركة في حماية التنوع البيولوجي.

(ط) تعزيز التعاون بين المجتمع العلمي والسلطات، بما في ذلك موظفو الجمارك، من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

(ي) النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات في مجال الإنفاذ مثل استكشاف مستجمعات المياه، والاتجار عبر الحدود، والأنشطة غير المشروعة التي تؤثر على البيئة والتي يمكن اعتبارها جرائم لدى بعض السلطات القضائية، فضلا عن الإبادة الإيكولوجية وتدمير النظم الإيكولوجية والخدمات ذات الصلة.

باء- بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة على إعداد وتنفيذ القوانين المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعزيز المؤسسات

(أ) بالتعاون مع الشركاء، بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي لإعداد وتنفيذ اتفاقات بيئية متعددة الأطراف متعلقة بالتنوع البيولوجي.

(ب) تعزيز قدرات الصائغين القانونيين والمسؤولين الحكوميين المعنيين لتيسير تنقيح التشريعات الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

(ج) إشراك مؤسسات التدريب الوطنية الشريكة في تطوير المناهج الدراسية وتضمين المناهج الدراسية أو دمجها في مؤسسات التدريب لتعزيز تعليم القانون البيئي وضمان الاستدامة.

(د) رفع مستوى الوعي، وتحديدا من خلال تطوير منتجات إعلامية ومواد توجيهية قانونية تستهدف مختلف أصحاب المصلحة.

جيم- معالجة الفجوات المعرفية، وإجراء البحوث، وتعزيز الأدوات لتقديم توجيهات لأصحاب المصلحة بشأن قانون التنوع البيولوجي

(أ) إجراء البحوث وإعداد المنشورات وتعزيز الأدوات المتعلقة بقانون التنوع البيولوجي لزيادة فهم القضايا. وتشمل هذه الأنشطة التحليل الإقليمي لقوانين التنوع البيولوجي، بما في ذلك الجرائم الجنائية والعقوبات والبحوث بشأن أفضل الممارسات.

(ب) إعداد مواد توجيهية قانونية شاملة تركز على التنوع البيولوجي الفريد لكل منطقة.